



يعمن جديد

ملتقى «تكتل الغد» لدعم تنفيذ برنامج الرئيس

من المتوقع أن يعلن قريباً عن اشهار ملتقى «تكتل الغد»، وهو منظمة مدنية مجتمعية مستقلة تهتم بدعم ومساندة تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي. ويقول الأخ عبدالكريم الشميري عضو الهيئة التأسيسية للملتقى: إن هذا الكيان الذي أوشك على الظهور قريباً جداً تضمن برنامجها الداخلي الكثير من

العمل الفاعل بمصفوفة من الإجراءات لمراقبة عملية تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، حيث ستستند في برنامجها على المفهوم الجمعي الذي ينبغي تجديده على المدى الطويل، وبما من شأنه تحذير العملية الديمقراطية وترسيخ الثوابت الوطنية في بلادنا.

استراتيجيات

تطبيق المرحلة الثالثة لاستراتيجية الأجور

لا تختلف المرحلة الثالثة من استراتيجيات الأجور المرتبات من حيث الأهداف والوسائل عن المرحلتين السابقتين، لكن تطبيقها سيرتبط بتقييم مستوى التقدم الذي حققته كل جهة على صعيد تحقيق أهداف المرحلتين الأولى والثانية، وذلك يعني مدى تنفيذ كل جهة للأصلاحيات التي التزمت بتنفيذها، سواء من حيث شمول كافة موظفيها بنظام البطاقة الوظيفية وتنظيف كشف الراتب من الاختلالات ومطابقته عدداً وتكلفة بما هو ثابت بقاعدة البيانات في الخدمة المدنية أو من حيث استكمال معالجة حالات الفائض وحالات النقل والندب والإعارة والإيفاد والتعثر بما يتفق مع أحكام القانون والقواعد المنظمة لذلك، وبالتالي فإن تطبيق المرحلة الثالثة لن يكون متزامناً بالضرورة في كل وحدات الخدمة العامة.

اتجاهات التربية والتعليم في ٢٠٠٩م

تبرز استراتيجيات التعليم في سلم أولويات وعمل وزارة التربية والتعليم خلال العام الجاري ٢٠٠٩م لخطة عمل تنفيذية شاملة، بالإضافة إلى خطة الإنفاق التي تسعى الوزارة من خلالها لرفع معدل الالتحاق بالتعليم وتهدف من خلالها أن يصل إلى ٩٥٪، إلى جانب الاهتمام والعمل بموضوع هيكلية الوزارة والقضاء على التضخم الإداري والوظيفي الكبير بالوزارة الناتج عن اندماج وزارتين سابقاً، والمركزية الشديدة التي لم تراعى نظام السلطة المحلية، بالإضافة إلى الوزارة ضمن خططها الهادفة إلى إعادة الهيكلة خلال العام الجاري ٢٠٠٩م، حيث تامل الوزارة معالجة الكثير من القضايا في مقدمتها الاعتماد على كادر عمل ومناصب بعيداً عن تجنيس الوظائف دون حاجة فعلية وعملية.

مكافحة الفساد.. جهود مضنية ومساندة قوية من القيادة السياسية

يعتبر الفساد من أخطر الأزمات التي تواجهها المجتمعات والشعوب والحكومات، وهي ظاهرة مدمرة تبتلع مقدرات وموارد التنمية وتجهض الجهود الرسمية والشعبية بما فيها من محاولات تجاه الإصلاح الاقتصادي والإداري والاجتماعي، ومن هنا جاء برنامج الرئيس لمكافحة الفساد ليضع النقاط على الحروف.



- مكافحة الفساد في:
- ١- بعض السبلبيات التي يعاني منها الاقتصاد اليمني في الوقت الراهن.
 - ٢- قلة الاستثمارات المحلية من قبل المستثمرين اليمنيين الذين يخرجون باستثماراتهم للخارج.
 - ٣- عدم تعاون القطاع الخاص مع الحكومات في تنفيذ البرنامج.
 - ٤- الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية والثروات في ظل قلة الثروات.

عراقيل سياسية: وتتضمن أبرز العراقيل في مكافحة الفساد في الجانب السياسي في عدة جوانب أبرزها:

- ١- التحالفات الحزبية المعارضة للسعي في عرقلة برنامج الرئيس وذلك لعدم قبولهم الجلوس للحوار حول الية تنفيذ البرنامج، وبحسبهم الدائم عن اية تغيرات أو أخطاء للبرنامج ليعارضوا عليها.
- ٢- الضغوط التي تقوم بها الحكومات المانحة على الدولة في الإصلاحات مقابل تقديم المنح بأسرع وقت.
- ٣- المؤامرات والمشاكل التي تحال على الوطن، مثال على ذلك ماجرى من أحداث غير مبررة في محافظة صنعاء من قبل الخارجيين على النظام والقانون والتي أثرت سلباً على الاقتصاد وكلفت الدولة الكثير من الوقت والجهد والمال للقضاء على مكامن الفتن.

القطاع الخاص لا يزال بعيداً عن دور الشراكة

هناك مجموعة من العراقيل تواجه تنفيذ برنامج الرئيس الانتخابي لمكافحة الفساد، وكذا مهام وأعمال اللجنة العليا ومنها ما أمكن تفاديها في الوقت الراهن ومنها ما يحتاج إلى دراسات واستراتيجيات حيث تتمثل أبرز وأهم هذه العراقيل في الآتي:

عراقيل اقتصادية: وتتمثل أبرز العراقيل الاقتصادية التي تواجه إجراءات الدولة وتوجهاتها في

وتدابير الاموال العامة.

تحديث القوانين والأنظمة واللوائح وبما يضمن كفاءة استخدام الموارد وحماية الاموال العامة وردع المخالفين.

العراقيل والمعوقات

ورغم الجهود الكبيرة والمشهرة التي ظهرت منذ قيام الهيئة العليا لمكافحة الفساد لكن يبقى المشاور طويلاً حيث

واكبت الجمهورية اليمنية منذ البداية مجمل المتغيرات التي شهدتها بلادنا خاصة بعد تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري عام ١٩٩٥م والهادف إلى مكافحة الفساد كافة أشكاله وصوره وكان توجه القيادة السياسية سداً قوياً له من خلال توجيهات رئيس الجمهورية بتشكيل اللجنة العليا لمكافحة الفساد بإعداد مصفوفة متكاملة تشتمل على حزمة من التدابير والمهام الفاعلة التي تستهدف حماية المال العام ومكافحة الفساد.

المعارضة تعرقل تنفيذ برنامج الرئيس

وتبرز فعالية تلك الإجراءات والتدابير من كونها تتعامل بشكل مباشر مع الأسباب والعوامل التي تسمح ببروز ظاهرة الفساد. وتتضمن أهم المواد التي تضمنتها تلك المصفوفة ومنها:

- استكمال وتطوير البناء المؤسسي للوحدات بما يكفل تدعيم أنظمة الرقابة.
- تفعيل الدور الإشرافي لجلسات الإدارات في وحدات القطاع الاقتصادي.
- دعم وتطوير منظومة حماية المال العام ويشمل ذلك تحديث التشريع الرقابي للجهات وإيجاد الية تنسيق بين الجهات والجهات القضائية وصولاً إلى التنسيق بين الجهات المعنية بحماية المال العام واستكمال البناء القضائي لمحاكم

بعد تنفيذ البرامج الموجهة

معدلات الفقر تتراجع بنسبة ٧٪

جانب الـ (٧٥) ملياراً الخاصة بالرعاية الاجتماعية المباشرة - فهناك أيضاً مشاريع عدة ومتنوعة تسعى إلى مكافحة الفقر وخاصة في الريف الذي مازال معدل الفقر فيه مرتفعاً مقارنة بالمدن.. وذلك من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة فضلاً عن المشاريع المعتمدة في الموازنة العامة للدولة.. فعلى سبيل المثال نجد أن إجمالي عدد المشاريع التي نفذها كل من الصندوق الاجتماعي ومشروع الأشغال العامة بلغ حتى منتصف العام ٢٠٠٨م أكثر من (١١) ألف مشروع تجاوزت كلفتها مئات المليارات من الريالات، أما في إطار عملية التقييم لشبكة الأمان الاجتماعي فقد تم مؤخراً إقرار إدخال نظام الأقران الميسر للأسر الفاقرة على العمل والإنتاج بما يكفل توفير مهنة مناسبة تدر الدخل المستمر لأفراد الأسر الفقيرة وتعمل في نفس الوقت على تحقيق الدور المنشود للأسر المتخلفة في خدمة التنمية والاقتصاد الوطني.

مكافحة الفقر والبطالة عنوانان بارزان في برامج المؤتمر الشعبي العام حيث توليها اهتماماً كبيراً، واتخذت الكثير من الإجراءات العملية الفاعلة لمكافحة الفقر والحد من البطالة، ومؤخراً وقف مجلس الوزراء امام تقييم قدم من وزارة التخطيط والتعاون الدولي لمستوى تنفيذ السياسات والبرامج الموجهة لمكافحة الفقر على مستوى كافة القطاعات وذلك وفقاً للإستراتيجية التقييم التي اقراها مجلس الوزراء في وقت سابق والتي تم اعدادها بالتعاون مع البرنامج الألماني.

وتؤكد التقارير المختلفة أن تلك البرامج حققت الكثير من الأثر الإيجابي وساهمت في تراجع معدلات الفقر من (٤١٪) إلى حوالى (٣٤٪) وفتحت مجالات واسعة لامتصاص البطالة وتوفير فرص عمل كثيرة ومتنوعة، واثمة ومؤقتة.

وتشير تقارير مجلس الوزراء إلى أنه وإلى

الإصلاح القضائي

يولي المؤتمر الشعبي العام جهوداً عملية الإصلاح المالي والاقتصادي والإداري الهادفاً كثيراً في نهج سياسي، توثيقاً منهجياً من الناحية البناء والتحديث التي تلت بعداً استراتيجياً في إصلاح القضاء والقضايا التي تلتها من أهم المحاور التي يجب أن يوليها اهتماماً كبيراً، وتتمثل في:

- تطوير القضاء الإداري والقضايا التي تلتها من أهم المحاور التي يجب أن يوليها اهتماماً كبيراً، وتتمثل في:
- تطوير القضاء الإداري والقضايا التي تلتها من أهم المحاور التي يجب أن يوليها اهتماماً كبيراً، وتتمثل في:
- تطوير القضاء الإداري والقضايا التي تلتها من أهم المحاور التي يجب أن يوليها اهتماماً كبيراً، وتتمثل في:

يعزز إجراءات حماية المال العام إقرار اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي الأخير برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مشروع اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٧م، ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصدار المشروع.

وتهدف اللائحة التي تم اعدادها بالتعاون مع شركة «بوزان هاميلتون» الاستشارية إلى تعزيز إجراءات حماية المال العام والحفاظ على ممتلكات وأصول الدولة ومحاربة الفساد في أعمال المناقصات والمزايدات واتخاذ العدالة والمساواة بين المتنافسين والزاهة والنشفافية والمساواة وضبط وتحديد الإجراءات المنظمة لهذه العملية، وكذا تعزيز الكفاءة الاقتصادية وعملية الإشراف والرقابة على أعمال وإجراءات المناقصات والمزايدات والمخازن لضمان سلامتها وللحفاظ على المال العام والمصلحة العامة، ويقع المشروع الذي تم إقراره بحضور رئيس اللجنة العليا للمناقصات والمختصين في اللجنة - في (٤٣٧) مادة موزعة على (١٢) باباً تشمل التعاريف والمصطلحات والمبادئ العامة ومسؤوليات الوزارة والمناقصات العامة وطرق الشراء الأخرى، إلى جانب الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات التي نص عليها القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٧م، ولجان المناقصات وصلحاقياتها المالية وإجراءاتها والمخازن الحكومية والشكاوى والتظلمات وقواعد السلوك والأحكام الختامية.

عام على مكافحة الفساد

النوايا الحسنة وحدها لا تكفي



أكثر من عام مضى على إعلان تأسيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في يوليو ٢٠٠٧م، حيث أنجزت الهيئة ومرت خلال هذه الفترة بالكثير من المحطات المهمة، لكن عملها ومهمتها التي انشئت من أجلها تبقى حتى الآن دون تطلعات الجماهير في تحقيق الحدود الدنيا من مجابهة الفساد ومكافحته.

ويرى الأخ عبدالدين الإصحي عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس قطاع المجتمع المدني، بهذه المناسبة: «الآن علينا أن نقف وقفة تقييمية تتسم بالموضوعية ونحدد مكامن الأخطاء أو العجز الذي رافق عمل الهيئة من أجل الوصول إلى تقديم بضمن شحذ الهمم لتجاوز العقبات الحالية التي تواجه عمل وأداء الهيئة...»

الرؤية الوطنية

وقال الإصحي في مقال تقييمي له: «إن أهم القضايا التي لم تعد الأهمية اللازمة وتحظى

بالاهتمام من الجميع (جهات رسمية وأحزاباً سياسية ومنظمات مجتمع مدني وشركاء دوليين، هي قضية الرؤية الوطنية الملائمة لليمن في مكافحة الفساد... وبالتالي الاستراتيجية الوطنية لتعزيز قيم النزاهة في اليمن وبما يعكس على تكاتف الجهود وتكامل الأدوار يعني جعل كل الخطوات الأخرى بما فيها إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الية فاعلة ضمن هذه الاستراتيجية الوطنية وليس تحمليها العبء الأكبر والوحيد لكل الأزمات والأخطاء وتداخل الصلاحيات... فهذا الاتساع في مهام الهيئة وتحملها العبء كلاعب وحيد في الساحة لا يعني في الأخير غير تعجيز كامل لابد أن ينهض بعهد النجاح مهما كانت النوايا حسنة، لأن قضية مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة مهمة تتجاوز في عملية إنجازها قدرات أي جهاز وحيد أو مؤسسة فاعلة.

تحديد الأدوار

ويتساءل الإصحي في قراءته بالقول: «الآن ماذا نريد.. فذلك يعني باختصار تحديد الرؤية الاستراتيجية التي ستقودنا إلى وضع الخطة الوطنية وتحديد الأدوار وتكاملها.. هل نريد جهازاً وطنياً يلاحق مسؤولين فاسدين في أجهزة محددة أم نريد بناء جهاز -مهيأ- ضده الفساد نخص به المجتمع أم نريد إنزال عقوبات صارمة تكون عبرة لمن لم يعتبر» أم مجتمعاً مدنياً لخطورة الفساد ويفق وجهه الجديد...»

ويقول: «نحن نريد تحقيق مبدئي الثواب والعقاب والمحاسبة والمساءلة، نريد تعزيز

الديمقراطية والمشاركة الشعبية

● يرجع المؤتمر الشعبي العام منذ تأسيسه على تعزيز وتوسيع مشاركة الشعب في السلطة وادارة الشؤون العامة للوطن وذلك تحت قاعته «الشعب ملك السلطة ومصورها» وينبغي بلوغها واصواته عبر الانتخابات الرئاسية وبرلمانية وقانونية عبر مشاركتها من خلال منظمات المجتمع المدني، ومباشرة مهامها في حماية الحقوق والسياسات ومكافحة الفساد في ظلها الاجتماعي على كسب ثقة السلطة المدنية، لأن النظام الديمقراطي والشعب في السلطة، ويتضمن المؤتمر الشعبي العام على تعزيز الشؤون العامة للوطن من خلال إقامة مؤسسات منتخبة، يتمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية في تشكيلها وتكوينها وتوجيهها وادارتها.

المؤتمر الشعبي العام برنامج العمل السياسي